منير شفيق*

تصوّر فلسطيني لاستراتيجيا واقعية: تجميد المصالحة ووقف التنسيق الأمني

لم يعد أي من مشروعَي الدولة أو الدولتين قابلاً للتحقق، ليس بسبب رفض الجانب الفلسطيني لأي منهما، وإنما لرفضهما من طرف الجانب الإسرائيلي المتمسك باستراتيجيته التأسيسية، أي أن أرض إسرائيل هي أرض فلسطين التاريخية غير منقوصة.

تقدم هذه المقالة، رؤية ثالثة، بعيدة عن فكرتَي حل الدولة أو حل الدولتين، وتقترح وحدة فلسطينية شاملة تدعم الانتفاضة الثالثة المستمرة منذ الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وتسندها، وصولاً إلى دحر الاحتلال من الضفة الغربية والقدس المحتلة، في مرحلة أولى، قبل التفكير في أي حل آخر يحتاج إلى تغيير جذري في موازين القوى.

استطاعت استراتيجيا المقاومة المسلحة كما تجلت في بناء قاعدة عسكرية مقاومة في قطاع غزة، أن تنتصر على العدو الصهيوني في ثلاث حروب: ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و٢٠١٢ و٢٠١٤، وما زالت في قمة أهليتها للحيلولة دون احتلال قطاع غزة، والرد على أي حرب مقبلة بما لا يتوقعه العدو من مقاومة ومفاجآت.

لقد انطلقت مسيرة العودة الكبرى في قطاع غزة في ذكرى يوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس، وفي الذكرى السبعين لنكبة ١٩٤٨، وتقرر استمرارها على مراحل متواصلة لتبلغ ذروتها في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، ليكون ذلك اليوم يوم فلسطين، يوم إجماع الشعب الفلسطيني بجميع فئاته ومناطق وجوده وفصائله على ثوابت العودة والتحرير.

* كاتب فلسطيني، ومدير مركز التخطيط الفلسطيني سابقاً.

غير أنه يلاحظ أن العلاقات بين فصائل المقاومة خارج منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) وداخل المنظمة بعد فشل ما يسمى مسار التسوية، ما زالت على ما كانت عليه من قبل: الانقسام لا يزال قائماً بين "فتح" و"حماس" مع استمرار محاولات المصالحة التي لم تؤتِ نتيجة، وكذلك استمرار ما ساد سابقاً من علاقات فاترة أو سلبية فيما بين الفصائل بصورة عامة، فالكل لديه ما يقوله عن الكل، أو في وصف الحالة العامة السائدة بين الفصائل.

وإذا كانت هذه الحالة لا تجد تفسيراً مقنعاً لها، فإنه في جميع الأحوال، ليس مقبولاً استمرارها في ظل انتفاضة القدس (الانتفاضة الثالثة)؛ واندلاع مسيرة العودة الكبرى تحت قيادة وحدة وطنية واسعة؛ والقرار الأميركي باعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل السفارة الأميركية إليها، أو مع الإعداد لما يسمى صفقة القرن التصفوية. كذلك، فإن من غير المقبول استمرارها مع شعور الجميع بالمأزقَين العام والذاتي، وبالحاجة إلى تصعيد الانتفاضة واستعادة المبادرة الفصائلية لتصعيدها والحفاظ على استمراريتها، ولا سيما مع اعتراف الجميع بأن لا أسلوب نضالياً آخر في هذه المرحلة غير الانتفاضة.

إن حل هذا الإشكال يتمثل بداية في وقف الإصرار على اعتبار المصالحة بين "فتح" و"حماس" الشرط الأول للخروج من المأزق الحالي، ذلك بأن تجربة الأعوام التسعة الماضية، كافية لعدم الاستمرار في خضّ الماء لاستخراج الزبدة منه. فالسلطة مصرّة على وضع يدها على سلاح المقاومة في قطاع غزة وإخضاع الجميع لسياستها، وإلاّ لا مصالحة.

لهذا، فإن الأفضل هو تجميد الوضع الحالي، مع إبقاء علاقات إيجابية بين "حماس" و"فتح"، أو بين السلطة الفلسطينية وقطاع غزة، والتوجه إلى تحقيق أوسع وحدة فلسطينية بين جميع الفصائل، بما فيها "حماس" و"فتح"، **تحت شعار الانخراط في الانتفاضة والتوحد في ظلها ما دام الجميع متفقاً عليها.**

نجاح تجربة الانتفاضة

إن فشل مسار التسوية فشلاً نهائياً، واندلاع انتفاضة القدس منذ الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى اليوم، وما شهدته القدس في تموز/يوليو ٢٠١٧ من انتفاضة شعبية ضمت عشرات الآلاف، وامتدت ١٢ يوماً ضد الأبواب الإلكترونية حول المسجد الأقصى، وانتهت بانتصار حاسم، ثم اندلاع مسيرة العودة الكبرى في قطاع غزة واستمرارها إلى ١٥ أيار/مايو، وربما إلى ما بعده أيضاً، أمور كلها تؤكد أن الاستراتيجيا التي في قدرتها تحرير الضفة الغربية والقدس بلا قيد أو شرط، هي استراتيجيا الانتفاضة الشعبية الشاملة، وصولاً إلى العصيان المدني السلمي.

إن استراتيجيا الكفاح المسلح الأولى التي انطلقت في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، مثلما عبّرت عنها فصائل م. ت. ف.، وحتى سنة ١٩٩٣، حققت الصمود والنجاحات، وأعادت الحيوية النضالية إلى الشعب الفلسطيني، إلاّ إنها أُجهضت إلى جانب الانتفاضة الأولى من طرف الفصائل التي انضمت إلى اتفاق أوسلو. لكن يلاحظ مع انطلاق الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣)، والانتفاضة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)،

اجتماع شكلَين من النضال الشعبي والمسلح سمحا بالمحافظة على استراتيجيا المقاومة المسلحة، وزوّدا الشعب الفلسطيني باستراتيجيا الانتفاضة الشعبية في الوقت نفسه، الأمر الذي بلور الآن استراتيجيتين: الأولى استراتيجيا المقاومة المسلحة التي وصلت إلى مرحلة قاعدة المقاومة المسلحة المحررة في قطاع غزة المحرر، ولو تحت الحصار الخانق؛ الثانية: استراتيجيا الانتفاضة الشعبية الشاملة وصولاً إلى العصيان المدني السلمي.

لقد انطلقت استراتيجيا الكفاح المسلح في سنة ١٩٦٥ بهدف تحرير كل فلسطين، واستمرت على هذا الهدف حتى سنة ١٩٧٤ عندما تقرر في المجلس الوطني برنامج مرحلي لتحرير فلسطين مكوّن من مرحلتين: الأولى، إقامة سلطة وطنية مقاتلة على أي جزء يتحرر من الأرض المحتلة؛ الثانية، الانتقال إلى التحرير. لكن شعار إقامة سلطة وطنية مقاتلة على أي جزء سرعان ما تحول إلى هدف إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتُلت منذ سنة ١٩٦٧، أي الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشتت هذا الهدف في دهاليز الدخول في المسيرة السياسية وما تقتضيه من تنازلات تعترف بدولة الكيان الصهيوني، ومن قرارات دولية بدءاً من قرار التقسيم في سنة ١٩٤٧ إلى القرار ٢٤٢ الذي كرس "حدود دولة الكيان الصهيوني" بخطوط الهدنة، أي ٧٨٪ من أرض فلسطين (بزيادة ٢٤٪ على ما أعطاها إياه، ظلماً وافتئاتاً، قرار التقسيم في سنة ١٩٤٧، والبالغ ٥٤٪).

إن تحول الهدف إلى إقامة دولة على الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ كان وراء جميع التنازلات التي قُدمت، ووصلت إلى ذروتها في اتفاق أوسلو الكارثي وما عُبّر عنه لاحقاً بحل "الدولتين".

هذا المسار الحتمي لهدف إقامة دولة فلسطينية في حدود سنة ١٩٦٧، هو ما حدث واقعياً، أي جرى التخلي عن هدف التحرير الكامل لكل فلسطين، بل التخلي عن التمسك بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في كل فلسطين، وعن استراتيجيا الكفاح المسلح والمقاومة المسلحة، والدخول في استراتيجيا التسوية والعملية السياسية، وهو ما تُرجم واقعياً من خلال اتفاق أوسلو، وصولاً إلى مفاوضات بلا مرجعية، وإلى انكشاف حقيقة مسار التسوية والمفاوضات، وهي تقديم جميع التنازلات بدءاً من الاعتراف بالكيان الصهيوني، حتى سلطة التنسيق الأمني لحماية الاحتلال ومنع جميع أشكال المقاومة ضده. وبهذا لم يبقَ غير الرهان الدائم على العودة إلى المفاوضات التي أنهت أيضاً مشروع حل الدولتين لأن الكيان الصهيوني يريد الأرض الفلسطينية كلها، ولا يقبل من خلال أي اتفاق بالتنازل عن أي جزء منها يعترف به كحقّ فلسطيني.

ومن جهة أُخرى، فإن نجاح تجربة الانتفاضة خلال الأعوام العشرة الأخيرة أدى إلى بناء قاعدة المقاومة المسلحة المحررة في قطاع غزة، ولو تحت الحصار، كما أدى استمرار انتفاضة الشباب الفردية العفوية لأكثر من عامين ونصف عام، ونجاح الانتفاضة الشعبية المقدسية الشاملة في إلغاء وضع أجهزة المراقبة الإلكترونية على أبواب المسجد الأقصى في تموز/يوليو ٢٠١٧، والانطلاقة الشعبية الهائلة في مسيرة العودة في قطاع غزة، إلى اعتبار دحر الاحتلال وتفكيك المستعمرات من القدس

والضفة الغربية هدفين يمكن تحقيقهما، وذلك في ظل وحدة وطنية فلسطينية شاملة تعتمد الاستراتيجيتين الآنفتَي الذكر، ومع الأخذ في الاعتبار أن موازين القوى العالمية والإقليمية والعربية، وما أخذ يتسم به وضع العدو من تراجع وتفكك، باتا يسمحان بتحقيق هدفَي دحر الاحتلال وتفكيك المستعمرات بلا قيد أو شرط، ثم بالانتقال إلى التحضير لتحقيق هدفَي التحرير والعودة إلى كل فلسطين من النهر إلى البحر.

هدفان قابلان للتحقق

إن دحر الاحتلال وتفكيك المستعمرات من القدس والضفة الغربية، هما الهدفان اللذان يردّان على أخطر التحديات الراهنة التي تواجه القضية الفلسطينية: تهويد القدس واستيطان الضفة الغربية، باعتبارهما الهدفين القابلين للتحقق في الظروف والمعطيات وموازين القوى الراهنة.

وبالمناسبة فإن تحقيق هذين الهدفين أكثر احتمالاً وواقعية وقبولاً من جانب العدو (بعد أن يضطر إلى ذلك) من أي مشروع حل للقضية الفلسطينية.

أمّا الدليل فكامن أولاً في فشل التسوية والمفاوضات على أساس "حل الدولتين"، علماً بأن المسؤول الأول عن ذلك هو القيادات الصهيونية التي اتّبعت جميعها السياسات نفسها بصورة عامة. وثانياً، على سبيل المثال، في: (أ) إصرار كل من يتسحاق رابين وشمعون بيرس في اتفاق أوسلو على استخدام تعبير "إعادة الانتشار"، بدلاً من الانسحاب من مناطق "أ"؛ (ب) رفض شارون عقد اتفاق مع السلطة الفلسطينية ومحمود عباس بعد قراره "فك الارتباط" مع قطاع غزة وتفكيك المستعمرات منه. وقد آثر أن يحدث ذلك بلا قيد أو شرط ومن دون أن يعقد اتفاقاً. والسبب في جميع الحالات هو عدم استعداد أي من القيادات الصهيونية للاتفاق على انسحاب من "أرض إسرائيل". أمّا "فك الارتباط" و"إعادة الانتشار" فممكنان لأنهما يتضمنان "حق" العودة العسكرية، مع عدم الاعتراف بأي حق فلسطيني في الأرض من جهة، ومع المحافظة على ما يعتبرونه "أرض إسرائيل" من جهة أُخرى. وهو ما حدث بين سنتَي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن حصر الهدف الآني بدحر الاحتلال وتفكيك المستعمرات، وبلا قيد أو شرط، أمر لا تستطيع الولايات المتحدة أو أوروبا، أو أي دولة، مواجهته، لأن الاحتلال يجب ألاّ يكافَأ فهو غير شرعي، ولأن الاستيطان يجب ألاّ يكافأ كونه غير شرعي. وهذا موقف يجب أن يدركه جميع الذين يعارضون الاحتلال والاستيطان ويعلنون ذلك، لكنهم يتذرعون بالمفاوضات حين يكون الهدف إقامة دولة و"حل" للقضية الفلسطينية. وهذا ما ثبت خطأه وعدم واقعيته على الرغم من مخالفته ثوابت القضية الفلسطينية المعبّر عنها في ميثاقَي ١٩٦٤ و١٩٦٧.

إذاً يجب ألاّ نبحث عن حل للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن وإلى أمد بعيد غير منظور، فنحن منذ مئة عام نعيش بلا حل للقضية الفلسطينية، لأن مَن بيدهم الحل هم قادة الكيان الصهيوني، ورؤساء الدول الكبرى الذين يريدونه كما يريده المشروع الصهيوني، أي كل الأرض من الناقورة إلى أم الرشراش، ومن النهر إلى البحر. وعلينا أيضاً ألاّ نطرح حلاً، أو نوافق على "حل"، إلى أن

نصبح قادرين على فرض حلّنا (كل الأرض من الناقورة إلى أم الرشراش، ومن النهر إلى البحر). ويجب أن نظل مستمسكين بالحق في كل فلسطين والتحرير والعودة الكاملة.

أمّا اليوم ومستقبلاً، فإن المعادلة وموازين القوى تغيرت، وذلك منذ هُزم جيش العدو في أربع حروب، وأصبح غير قادر على احتلال قطاع غزة أو الجنوب اللبناني، ولم يعد قادراً على احتلال القدس والضفة الغربية إلاّ بمساعدة التنسيق الأمني الفلسطيني. لقد دخل الكيان في مرحلة الشيخوخة، وأصبحت قياداته هي الأشد تخلفاً وتطرفاً وتخبطاً وتناقضات، ومجتمعه متناقض ومضطرب ومفزوع وغارق في العقلية الاستهلاكية، وعلاقاته ساءت بحلفائه وحُماته الذين أصبحوا أضعف بدورهم، كما أن اتجاهات الرأي العام العالمي شرعت تميل ضده.

وعلى مستوى موازين القوى العالمية والإقليمية والعربية، فقد انتهى زمن السيطرة الغربية على النظام العالمي أو الهيمنة على الوضعين الإقليمي والعربي، مثلما كانت الحال عليه طوال القرن العشرين، وهذا ما تؤكده الأحداث والوقائع خلال العقدين الماضيين، الأمر الذي أضاف عوامل جديدة إلى ضعف الكيان الصهيوني، وفتح آفاقاً أمام النضال الفلسطيني أفضل من أي مرحلة سابقة في تاريخ القضية الفلسطينية.

إن تقديراً دقيقاً لوضع العدو آنف الذكر، كما للوضع العالمي، والوضعين الإقليمي والعربي، يسمح بالقول إن الانتصار ممكن إذا صُعّدت الانتفاضة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة إلى مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة التي تغلق شوارع المدن والقرى والمخيمات، والتي تتوحد فيها فصائل المقاومة جميعاً من فئات وقوى الشعب الفلسطيني كله، وتصل إلى العصيان المدني السلمي الذي لا يخرج من الشوارع والمواجهة إلاّ بعد فرض دحر الاحتلال وتفكيك المستعمرات وإطلاق جميع الأسرى وفك الحصار عن غزة بلا قيد أو شرط.

وقف التنسيق الأمني

إن المانع الرئيسي الذي يحول دون الوصول إلى هذا المستوى من الانتفاضة والمواجهة يتمثل بداية في السلطة التي تتبنّى سياسة التنسيق الأمني مع قوات الاحتلال ضد كل مَن يقاوم ويتصدى للمستوطنين. فقد أخذت على عاتقها تصفية انتفاضة القدس (الانتفاضة الثالثة الراهنة)، ومحاصرة قطاع غزة ومقاومته، وإجهاض مسيرة العودة الكبرى.

المطلوب شل هذا العائق من أجل تصعيد الانتفاضة وتوحيد جميع الفصائل تحت رايتها، بما فيها "فتح" والسلطة والأجهزة الأمنية من أجل تحرير القدس والضفة الغربية (وإطلاق جميع الأسرى وفك الحصار عن قطاع غزة). ويجب أن يتم هذا بتوحيد موقف الفصائل كلها، بما فيها "فتح"، ووقف التنسيق الأمني، وتحقيق وحدة وطنية شاملة من جميع الفصائل والحركات الشبابية والجماهير الشعبية الشاملة تحت هدفَي دحر الاحتلال وتفكيك المستعمرات، ومن خلال استراتيجيا الانتفاضة الشعبية الشاملة والعصيان المدني السلمي المدعوم بمبادرات مقاومة متنوعة، أو بمواجهات في التصدي لردات فعل الاحتلال والمستوطنين.

الضغط الإقليمي والدولي

لا شك في أن انتقال الانتفاضة إلى الانتفاضة الشاملة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، والتي يتوحد تحت رايتها الشعب الفلسطيني بجميع فصائله وحركاته الشبابية وقواه الحية وجماهيره، ومع تحولها إلى العصيان المدني السلمي، سيولد أزمة سياسية عميقة جداً تشبه الزلزال في الوضع العربي والإسلامي والدولي، وذلك على المستوى الشعبي والرأي العام، كما على مستوى الدول. وهذا الأمر سيجعل من هذا الزلزال، إلى جانب الانتفاضة الشاملة، قوة ضغط هائلة تؤدي إلى أن يصبح انسحاب الاحتلال وتفكيك المستعمرات بلا قيد أو شرط أقل خسارة على الكيان الصهيوني من استمرارهما. وهذا هو الشرط الذي يستطيع أن يفرض على حكومة نتنياهو وجيشه التراجع مثلما تراجع شارون في فك الارتباط مع قطاع غزة.

صحيح أن موضوع القدس والضفة الغربية أشد تعقيداً من قطاع غزة، لكن الضغط الذي يمكن أن يُمارَس من خلال انتفاضة شاملة، متواصلة وعنيدة وطويلة الأمد، سيولد ضغوطاً داخلية وعربية وإسلامية وعالمية أشد كثيراً ممّا واجهته حكومة شارون في الانتفاضة الثانية.

فالاحتلال والاستيطان لا ينهزمان إلاّ بقوة قاعدة المقاومة المسلحة في قطاع غزة، وبقوة الانتفاضة الشعبية الشاملة وما يتولد من أشكال مقاومة، وبقوة وحدة فصائل المقاومة في ظلها ومشاركة جماهير قطاع غزة فيها، كما بقوة الضغوط التي ستتعرض لها القيادة الصهيونية عربياً وإسلامياً وعالمياً من الدول المؤيدة لها، والتي لن تتحمل ما سيتولد من أزمة مواجهة مع الشعب الفلسطيني الموحد، فضلاً عن ردات الفعل من شعوبها والرأي العام داخلها. ويا لهول ما سيحدث ضد نتنياهو وليبرمان إذا ما حاولا التصدي للانتفاضة الشعبية الشاملة بالقوة والقمع والبطش، فخسارتهما هنا ستكون مضاعفة، وهزيمتهما ستكون مضاعفة. ■